كلية التربية

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المصطلحات الاقتصادية فى العربية المعاصرة
دراسة لغوية

دراسة مقدمة

لنيل درجة الدكتوراه

تخصص "اللغة العربية"

إعداد

محمد زبن الله أحمد الأكسر

إشراف

أ.د/ عبد العزيز أحمد علام
أستاذ أصول اللغة المتفرغ
كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر (القاهرة)

أ.د/ طارق محمد عبد العزيز النجار
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية التربية
جامعة عين شمس

د/ جمال محمد طلبة
مدرس علم اللغة
كلية التربية- جامعة عين شمس

1432هـ- 2011م

Ain Shams University
Faculty of Education
Department of Arabic and Islamic Studies

Economic terms in the contemporary Arabic Language

Linguistic Study

This Study Submitted for Obtaining a Philosophy Ph.D. Degree

Arabic language specialization

Preparation

Mohammed Zabin Allah Ahmad Alaaksr

Supervision

Prof. Dr. Abdel Aziz Ahmed Allam
Professor of Language
Faculty of Arabic Language
Al-Azhar University (Cairo)

Prof. Dr. Tarek Mohamed Abdel Aziz al-Najjar
Assistant Professor of Grammar and Prosody
Faculty of Education
Ain Shams University

Dr. Gamal Mohamed Tolba

teacher of Language science

Faculty of Education - Ain Shams University

2011

ملخص الرسالة

هذه الرسالة بعنوان "المصطلحات الاقتصادية في العربية المعاصرة

وتهدف الدراسة إلى الكشف عن جانب من أهم جوانب الحياة المعاصرة ، وهو جانب الاقتصاد ، وعلاقة ذلك الجانب باللغة العربية، وكيف تم التعامل مع مصطلحاته ، وذلك في ضوء مقاييس علم المصطلح ، وأسس و خصائص العربية.

وقد تم تقسيم الرسالة إلى : مقدمة ، وخمسة فصول ، وخاتمة ، وقائمة بالمصادر والمراجع .

المقدمة : توضح أسباب اختيار الموضوع ، والمشكلات التي واجهت الباحث ، والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في مادة بحثه ، وخطة وأقسام الرسالة ،والمنهج المتبع في البحث .

الفصل الأول :خصصه الباحث للحديث علم المصطلح وأهميته ونشأته ، وتطوره، وعلاقة المفاهيم بالمصطلحات ، والعلاقات فيما بين المفاهيم ، وبيان طرق التحليل الشكلي والمفهومي للمصطلح.

الفصل الثاني :عرض لأهم الصيغ التي تشكلت فيها تلك المصطلحات في لغتنا العربية ، سواء صيغ مفردة ، أو مركبة ، وصيغتي النسب والمصدر الصناعي.

الفصل الثالث : قسمه الباحث إلى ثلاثة مباحث ، تعرض في المبحث الأول لعلاقة المصطلح الاقتصادي بالتعريب ، و طرق ووسائل القدماء والمحدثين في التعريب و أهم المبادئ التي استندوا إليها ،و المبحث الثاني: خصصه للبنية الصوتية للمصطلح المعرب ، وتحدث فيه عن ما يتعلق بنقل بعض الأصوات إلى العربية ، وعن إئتلاف الحركات واختلافها ، والمبحث الثالث خصصه الباحث لأشكال وقوالب النقل لتلك المصطلحات المعربة.

الفصل الرابع : خصصه الباحث للحديث عن المصطلح الاقتصادي والترجمة

وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول** : تعريف بالترجمة وأسسها ،و**المبحث الثاني** مخصص للحديث عن السوابق وكيفية نقلها ، **المبحث الثالث** خصصه للحديث عن اللواحق وكيفية نقلها.

الفصل الخامس: خصص للحديث عن المفهوم وعلاقته بالشكل ، في ثلاثة مجالات هي : مجال الاقتصاد العالمي ، مجال الاقتصاد الوطني ، مجال البنوك والنقود ، للكشف عما قد يعتري المصطلح من خلل يتمثل في الترادفات أو الاشتراك ، أو التوافق فيما بين الشكل والمفهوم .

الخاتمة : وفيها وضع الباحث أهم الآراء التي توصل إليها خلال رحلته مع البحث.

<u>وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها :</u>

- لابد من التخطيط للمصطلح بشكل عام لمواكبة ما يستجد من مصطلحات وافدة ، في ضوء مقاييس وأنظمة علمية ؛ سواء منها ماهو نابع من العربية ، أو ما تبنته وأكدت عليه مؤسسات تعنى بالمصطلح مثل مؤسسة الـ"ISO".
- يحتم علينا أن نرصد ما يسجله الواقع الاستعمالي في العربية المعاصرة من مصطلحات اقتصادية ، وأن نخلص ذلك الجهاز من تلك الترهلات التي إصابته بفعل تعدد جهات النقل واختلافها، وغياب النهج الموحد أو تأخره.
- لابد من تبني آلية لاختيار مصطلح واحد من بين تلك المترادفات التي تعج بها الساحة المصطلحية ، وتتنوع فيما بين الأقطار العربية ، ومثل هذه الخطوة حتمية ولازمة أولا: لجعل اللغة العربية لغة علم ، وثانيا :لاستيعاب ما يرد مجددا عليها في هذا المجال.
- ولابد من إعطاء البحث المصطلحي طابعاً علمياُ ، وذلك لن يتأتى إلا بتطوير المقدمات النظرية للعمل المصطلحي ، وتدريب المصطلحيين.
- التركيب يسهم كثيراً في تحديد الوظيفة المرجعية للمصطلح ، وإن خالف ذلك مبدأ الاقتصاد في اللغة إلا أنه قد تبين من خلال الدراسة أنه أوفق وأضمن.

- صيغ المصدر الصناعي ، وصيغ النسب ذات أهمية كبرى في صوغ المصطلح الاقتصادي ؛ حيث تبين من خلال التحليل إنها استخدمت بشكل كبير جداً ، ومثلت مرونة كبيرة مع كلمات أخرى لتكوين مقابلات مركبة لمصطلحات أجنبية.
- تفضل لغة الاقتصاد كغيرها من المجالات الخاصة التركيب على النحت ، لأن النحت لا يوافق الذائقة العربية.
- هناك ميل للحد من التعريب اللفظي ، وثبت ذلك من خلال قلة المصطلحات المعربة في لغة الاقتصاد.
- يوجدالالتباس و اضطراب في نقل كثير من السوابق واللواحق الأوربية، ولا نقول بوجوب اتباع قواعد صارمة، لكن ما ينبغي هو اتخاذ نهج موحد.
- اتضح وجود قصور في تعريف بعض المعاجم لبعض المفاهيم
- توجد مصطلحات اقتصادية كثيرة خالفت أساساً مهماً من أسس المصطلحية ، وهو وجود أكثر من دال مصطلحي على المفهوم نفسه مثل مصطلح العولمة ، والخصخصة .... إلخ.
- حققت بعض المصطلحات سمة المصطلح العلمي من حيث تفردها للدلالة على المفهوم مثل :" صندوق النقد الدولي – ميزان المدفوعات – الميزان التجاري ".

الـفـهـرس

الـمقـدمـة	أ
الـفـصل الأول: علم الـمصطلح والـدرس الـلـغـوي	3
أهمية علم المصطلح	5
نشأة علم المصطلح	16
أركان المصطلح وأهم الأسس التي يقوم عليها	29
تعريف المصطلح (term)	30
منهجية البحث المصطلحي	39
التحليل الشكلي	39
التحليل الدلالي	43
المفهوم	45
التعريف	50
الـفـصل الـثـانـي: الـمصطلح الاقـتـصادي والـبـنـيـة	53
الاشتقاق	59
التوليد	63
المجاز	64
أنواع المصادر	64
صيغ الثلاثي	66
الثلاثي المجرد	66
الثلاثي المزيد	70
المزيد بحرف	70
المزيد بحرفين	74
المزيد بثلاثة حروف	78
المزيد بأربعة حروف	79
الرباعي المجرد	80
المشتقات	82

صيغ اسم الآلة	84
صيغ اسم الفاعل والمفعول	85
اللواصق الاشتقاقية	88
المصدر الصناعي (ية)	88
اللاصقة (ي) النسب	89
السابقة (الميم)	89
أبنية الجموع في المصطلح الاقتصادي	91
صيغ القلة	91
صيغة أفعُل	91
صيغة أفعال	91
صيغة أفعِلة	92
صيغة فُعُل	93
صيغة فِعَل	93
صيغتا فِعَال وفَعَال	93
صيغة فُعول	93
صيغة فُعَّال	94
صيغة فُعَلاء	94
صيغة فواعل	95
صيغة فعائل	95
صيغة تفاعيل وفعاليل ومفاعيل	95
صيغة مفاعل	96
صيغة فعالل	96
صيغة جمع المذكر السالم	96
صيغة جمع المؤنث السالم	97
ما صيغ على جمع المؤنث السالم ومفرده مذكر	97

ما صيغ على جمع المؤنث السالم ومفرده مؤنث	98
ماصيغ على جمع المؤنث السالم ومفرده من النوعين	99
النحت	103
التركيب	106
التركيب المزجي	107
التركيب الإضافي	108
التركيب الوصفي	111
تراكيب مختلفة	116
الفصل الثالث المصطلح الاقتصادي والتعريب	119
المبحث الأول: التعريب وأسسه	121
المبحث الثاني البنية الصوتية للمعربات	143
المبحث الثالث: الطرق المستخدمة في تعريب المصطلح الاقتصادي	159
الفصل الرابع: المصطلح الاقتصادي والترجمة	165
المبحث الأول: الترجمة وأسسها	167
المبحث الثاني: ترجمة السوابق الأوربية	179
المبحث الثالث: ترجمة اللواحق الأوربية	219
الفصل الخامس: المصطلح الاقتصادي والمفاهيم	253
المبحث الأول: مجال الاقتصاد العالمي	257
المبحث الثاني: مجال الاقتصاد القومي	283
المبحث الثالث: مجال البنوك	309
الخاتمة	323
قائمة المصادر والمراجع	335

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

إن علاقة الجوار والتجارة والتنقل والأسفار ، وسرعة التواصل في عصر التكنولوجيا، وتدفق المنتجات والمصنوعات يؤدي إلى التبادل والتأثر اللغوي ، وانتقال الألفاظ من لغة إلى أخرى أحياناً بدافع الحاجة ، وأحياناً يكون في اللغة العامة نوعاً من الاستعراض ،وإظهار المعرفة باللغات الأخرى لا أكثر.

وقد تعامل العرب القدماء مع كثير من هذه الألفاظ من اللغات المجاورة وحتى من لغات بعيدة عنهم حين دعت الحاجة إلى ذلك ، وكان لهم منهجية في دمج تلك الألفاظ ؛لتصبح من رصيد وثروة لغتهم ، وأثبتوا أن العربية من أكثر اللغات مرونة في استيعاب ما يرد عليها من ألفاظ وذلك بحكم تلك المنهجية التي يخضعون لها اللفظ الأجنبي ليصبغو ه بصبغة العربية .

وفي الوقت الراهن زادت الحاجة إلى تبني مقاييس وأنظمة أكثر ملائمة للواقع ؛ لكثرة ما يرد على لغتنا من اللغات من ألفاظ لمسميات ومخترعات من دول العالم الصناعي ، فرضت نفسها على اللغات بحكم كونها منتجة تلك المسميات ومصدرها، وواجه العرب المحدثون ذلك بإنشاء مؤسسات تعنى بجوانب اللغة وكيفية الحفاظ عليها كونها رمز الهوية ووسيلة التواصل فيما بين أبناء الأمة.

إن موضوع هذا البحث يتعلق بقسم من أقسام علم اللغة التطبيقي ، بل بأحدث فروع ذلك العلم ألا وهو :"علم المصطلح -terminology" ، الذي نشأت له مؤسسات في أوربا للعناية به وتقييسه في أواسط القرن الماضي ؛ ومن أشهرها مؤسسة الأيزو ISO ، والتيرمنت TERMINT ، ومعهد المصطلحية " الأنفو تيرم- INFOTERM"، ونشأت للعناية به وبجوانب اللغة وتحديثها مؤسسات في وطننا العربي مثل : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجمع دمشق، ومجمع بغداد ، وكثير من المؤسسات والأفراد جعلوا المصطلح ونقله من أولويات ما يشغلهم .

وفي هذا البحث يحاول الباحث الكشف عن جانب من أهم جوانب الحياة المعاصرة ، وهو جانب الاقتصاد وعلاقة ذلك الجانب باللغة العربية، وكيف تم التعامل مع مصطلحاته وذلك في ضوء مقاييس العربية ، ومبادئ علم المصطلح ، في دراسة تحاول تجلية بعض الظواهر التي قد تتفق مع مجالات علمية أخرى وقد تختلف عنها في بعض النواحي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يتعلق بدراسة هذه المصطلحات التي تعد في غالبيتها وافدة على العربية ، وكون الحاجة ماسة إلى نقل العلم وتوطينه وفق أسس ومعايير تجمع بين القدرة على حفظ اللغة التي تعد وعاء الفكروأهم دعائم الهوية وبين سرعة نقل العلم ، في عصر تتسارع فيه عجلة العلوم والتقدم بما لا يترك للجادين فرصة للتراخي .

ويأتي موضوع هذا البحث " المصطلحات الاقتصادية في العربية المعاصرة – دراسة لغوية " محاولة لاستجلاء ما يكتنف مصطلحات مجال مهم في الحياة وله أثره الكبير ، ألا وهو مجال الاقتصاد ، في مرحلة تمثل بداية الألفية الثالثة ، ولم يكن اختيار الفترة الزمنية عشوائياً ؛ بل كان مقصوداً لكون تلك الفترة المختارة مطلع قرن جديد ، وقد قطع علم المصطلح شوطا كبيراً ، وأستقرت كثير من أسسه ، وكون الحياة الاقتصادية في بلادنا العربية قد خطت خطوات كبيرة ، ونشأ في كثير من البلدان العربية بورصات وأسواق مالية ، وانتعشت كثير من الجوانب الاقتصادية بفعل تطور سوق السياحة ، وتطور الاكتشافات النفطية ، وما لازم ذلك من تطور في الحياة العامة ، والحياة العلمية.

ولعل من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث هي : كثرة المصطلحات التي حوتها الفترة مجال الدراسة ، وكونها تمتد على مساحة كبيرة ومتباعدة في الوطن العربي ،

وكون تلك المصطلحات في غالبيتها وافدة مستقاة من الإنجليزية أو الفرنسية ، والاختلاف حول المصطلح الواحد فيما بين كثير من الأقطار العربية ، وقلة الدراسات المنظرة لعلم المصطلح إلا ماقد تطاول عليه العمر.

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر عدة ومن أقطار عربية متنوعة منها:

- قاموس الصقر للدكتور: محمد صقر والصادر عن دار النهضة العربية بالقاهرة في عام 2002 م
- و معجم الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة بثلاث لغات هي الإنجليزية ، والفرنسية ، والعربية و صدر عام 2001م
- و معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية لعلى بن محمد جمعة الصادر عن مكتبة العبيكان الرياض عام 2000م
- و معجم مصطلحات الصناعة والأعمال لحسين عبد الله الوطبان الصادر عن مكتبة العبيكان أيضا الرياض 2001م
- و المعجم الوجيز في المصطلحات التجارية والإدارية للدكتور. مصطفى عناني الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب،عام 2000م

ومن الملاحق والمجلات الاقتصادية والمجلات العلمية والمتخصصة :

- الأهرام الاقتصادي ،
- أوراق اقتصادية – مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية – جامعة القاهرة أوراق اقتصادية عدد 15 سبتمبر 2001م ، وعدد 22 نوفمبر 2003 م
- مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر – عدد 21صيف 2005، و عدد 25 – 26 – صيف – خريف 2006م
- مجلة مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت- مجلد 32 ، عدد (1) ، 2004

- مجلة دراسات مصرفية ومالية المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية – الخرطوم – عدد 8 – يوليو 2003م
- مجلة المال والاقتصاد – مجلة فصلية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني عدد (5) يناير 2006 م، وعدد (6) – إبريل 2006

ومن الكتب

- الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية د.مصطفى العبدالله الكفري –اتحاد الكتاب العرب –دمشق– 2004م
- أصول الاقتصاد العام – د. مجدي شهاب دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2004 – ط (بدون) –
- اقتصاديات النقود والبنوك – د. جاب الله عبدالفضيل بخيت – مركز تسويق الكتاب الجامعي – جامعة حلوان – 2004
- الأسهم الدولية الصعيدي – ص9) .
- البنوك التجارية – البورصات – د أحمد نبيل عبدالهادي – كلية التجارة – جامعة الأزهر– 2005 م
- التامين في سورية – د. أمين عبدالله– ط(بدون) – 2000 م
- التنمية الاقتصادية – د. على لطف وآخرون كلية التجارة – جامعة عين شمس – ط (بدون)– 2005م ،
- رؤى اقتصادية – د. أحمد إسماعيل البواب – دار (بدون) – ط(1) 2006م ص178
- المدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكلية – عبد االمجيد قدي – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر –ط2 2005

خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى مقدمة و خمسة فصول وخاتمة

المقدمة : وتبين أهمية الدراسة ، والمصادر التي اعتمد عليها الباحث ، وأقسام الدراسة وفصولها

الفصل الأول : خصصه الباحث للحديث عن علم المصطلح وأهميته ونشأته ، وتطوره، وعلاقة المفاهيم بالمصطلحات ، والعلاقات فيما بين المفاهيم ، وبيان طرق التحليل الشكلي والمفهومي للمصطلح

الفصل الثاني : خصصه الباحث للبنية ، وتطرق فيه للأشكال التي تشكلت فيها تلك المصطلحات في لغتنا العربية ، كالصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة بأنواعها،والرباعية، والمصدر الميمي ، وصيغ الجموع ، وصيغتي النسب والمصدر الصناعي

الفصل الثالث : تطرق فيه الباحث إلى الآتي

المبحث الأول خصصه لعلاقة المصطلح الاقتصادي بالتعريب ، و طرق ووسائل القدماء والمحدثين في التعريب و أهم المبادئ التي استندوا إليها متتبعا ذلك عند علماء اللغة الأوائل كسيبويه و الجوهري وغيرهم ، وعند المحدثين فيما وضعه مجمع اللغة من مبادئ ، وما وضعه مفكرو وعلماء اللغة المعاصرون مثل : الدكتور محمد رشاد الحمزاوي ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، وأحمد شفيق الخطيب و الدكتور محمود فهمي حجازي وغيرهم.

والمبحث الثاني خصصه للبنية الصوتية للمصطلح المعرب ، وتحدث فيه عن ما يتعلق بنقل بعض الأصوات إلى العربية ، وعن اختلاف وائتلاف الحركات واختلافها

والمبحث الثالث خصصه الباحث لأشكال وقوالب النقل لتلك المصطلحات المعربة

الفصل الرابع : خصصه الباحث للحديث عن المصطلح الاقتصادي والترجمة

وجاء في ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعريف الترجمة وأسسها

المبحث الثاني : خصصه للحديث عن السوابق وكيفية نقلها

المبحث الثالث : خصصه للحديث عن اللواحق وكيفية نقلها

الفصل الخامس : المفاهيم

وفي هذا الفصل اعتنى الباحث بدراسة المفهوم وعلاقته بالشكل ، واختار الباحث ثلاثة مجالات ليتم التطبيق عليها هي : مجال الاقتصاد العالمي ، مجال الاقتصاد الوطني ، مجال البنوك والنقود ، متخذا من بعض مصطلحاتها نماذج للكشف عما قد يعتري المصطلح من خلل يتمثل في الترادفات أو الاشتر اك ، أو التوافق فيما بين الشكل والمفهوم .

الخاتمة : وفيها وضع الباحث أهم الآراء التي توصل إليها خلال رحلته مع البحث

قائمة المصادر والمراجع:

منهج البحث :

قام البحث على المنهج الوصفي التحليلي ؛ الذي يتناول الظاهرة أولا بالوصف ثم بالتحليل وفق المقاييس التي نصت عليها نظرية المصطلحية ، وأسس العربية.

وقد قام الباحث بتقسيم البحث إلى فصول، ومباحث داخل الفصول ، مؤصلاً في الفصل الأول للمصطلحية؛ كونها العلم الذي يُنَظِّرُ ويؤسس لبناء المصطلحات ، معتمداً على كثير من المراجع القديمة والحديثة؛ ومنهامنشورات الأيزو والانفوتيرم ، وما كتبه بعض علماء العربية المعنيون بهذه المسألة.

وفي الفصل الثاني وهو المختص بالبنية العربية قام بتقسيمه وفقاً للبنية العربية المفردة أولا؛ مبتدئاً بالثلاثي المجرد ثم المزيد ، ثم الرباعي المجرد ثم المزيد إلخ ، ووصولاً إلى أوزان الجموع في مجال الاقتصاد، مورداً آراء النحويين ومؤصلاً للبنية بذلك ، ثم النحت ، ثم التركيب وأنواعه مبيناً أي الصيغ التركيبية كانت أكثر إفادة ومرونة في صوغ المصطلح الاقتصادي، ومدرجاً تحت كل قسم النماذج التي اختارها من مجال الاقتصاد ، مكتفيا في هذا الفصل بالإشارة إلى مصادر تلك المصطلحات في المقدمة، وفي الفصل الذي يليه خوفاً من الإطالة لكثرة تلك النماذج.

وفي الفصل المتعلق بالتعريب قدم له الباحث بمبحث يصف أسس النقل والتعريب لدى علماء العربية في القديم والحديث ، لينتقل بعده إلى مبحثين رئيسيين يتعرض فيهما للبنية الصوتية لتلك المعربات ، ولأشكال التعريب في العربية في مجال الاقتصاد ، وفي مجال الترجمة أيضا قدم الباحث بمبحث يصف فيه ويضع أسس الترجمة وما قامت عليه في مبحث أول ، ثم في مبحثين لاحقين تعرض لقضية تعريب السوابق واللواحق في المصطلحات الاقتصادية .

أما في الفصل الأخير وهو المتعلق بالمفاهيم فقد تعامل الباحث معه من خلال السياقات التي وردت فيها تلك المصطلحات ، واكتفى الباحث من مجال الاقتصاد بثلاثة مجالات رئيسية عارضاً مفاهيمها على أسس علمي اللغة والمصطلحية ورابطاً بين المفهوم والمصطلح الذي تم اختياره ليحمل تلك الدلالة المفهومية ، وبين المفاهيم مع بعضها ، ومتتبعاً المصطلح في سياقاته المختلفة ، ليصل من خلال ذلك إلى بيان مدى ملائمة اللفظ للمفهوم أو عدمها وفقا لأسس العربية والمصطلحية ، ومركزاً على السياق